



المرصد

تقرير اسبوعي يرصد تسريبات الاعلام والدوريات عن الشأن الليبي
يصدر عن المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية



10 مارس 2023

يعتبر المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية مؤسسة ليبية مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والتحليلات الأمنية والعسكرية للقضايا ذات العلاقة بالدولة الليبية. ويضع المركز على رأس قائمة أولوياته العمل على مساعدة البحوث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الدولية والإقليمية في صيغة أكاديمية معلوماتية تمكن من إزالة الضبابية عن المشهد السياسي والأمني والعسكري عن طريق تحليلات عميقة وحيادية لمختلف القضايا ذات العلاقة وتقديم توصيات وسيناريوهات إلى الجهات المعنية وصناع القرار.

ترتكز أعمال المركز على مجموعة من الركائز الثابتة في سياسته لأداء أعماله وهي:

- ✓ الحيادية والاستقلالية بعيداً عن أي أجندات أو أيديولوجيات.
- ✓ المنهجية العلمية وقواعد البيانات والمعلومات الدقيقة بما يضمن التميز والجودة لمخرجات المركز.
- ✓ السعي للتأثير إيجاباً على صناع القرار والجهات ذات العلاقة.
- ✓ التطوير والارتقاء بما يقدمه المركز من أبحاث ودراسات.
- ✓ تعدد المصادر والبناء التراكمي للبيانات التي يركز عليها التحليل المنهجي.
- ✓ طرح المعني الشامل لمفهوم الامن بصورة تخدم البحوث والمهتمين.

📍 Şişli / İstanbul

🌐 www.lcsms.info

✉ info@lcsms.info

📘 Facebook.com/lcsms.info

🐦 Twitter.com/lcsms_info

☎ 00905319471002

خطة باتيلي .. السابق واللاحق



وفقا لما نشرناه في المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية في تقرير بعنوان "ماذا في جعبة في باتيلي" بتاريخ 27 فبراير 2023 فلقد كشف المبعوث خطة أممية جديدة تهدف إلى تشكيل لجنة توجيهية "تقود البلاد إلى إجراء الانتخابات خلال العام" الجاري 2023. -المبعوث الأممي- في إحاطته أمام مجلس الأمن أكد أن حل الانسداد السياسي الذي يعد به مجلسا النواب والدولة لم يعد يلي تطلعات الليبيين الساعين إلى انتخاب من يقودهم وإلى بث الروح في مؤسساتهم السياسية- وفق تعبير باتيلي- إضافة إلى تشديده رفقة الدول الأعضاء على اعتبار أن العام 2023 سنة للانتخابات.

ولا يخفى أن اهتزاز الثقة في مجلسي النواب والأعلى للدولة لا يقف فقط عند ما أشار إليه "باتيلي" عن الشعب الليبي، بل بدا كذلك أن الفاعلين الدوليين قد فقدوا الثقة فيهما، أو قل إن الفاعلين باتوا غير راضين عن أداء المجلسين في ظل ارتباط بعض الأحداث ببعضها في الخارج، مثلما يجري الآن على الأراضي الأوكرانية، ما انعكس على حاجة الأوربيين إلى أسواق النفط غير الروسي، إضافةً إلى إعادة ترتيب الغربيين أوراقهم على صعيد الحرب والسلام مع الجذور الروسية " الفاغر " حول العالم.

فلقد سبق هذه الإحاطة مد جسور دولية إلى ليبيا، بدءا من زيارة رئيس الاستخبارات الأمريكية وليام بيرنز إلى طرابلس و التي كشفت مواقع استخباراتية أن الزيارة تناولت موضوعات كانت الفاغر وضمان تدفق النفط على رأسها، ثم تلا ذلك زيارة لوفد إيطالي رفيع إلى طرابلس كذلك، في مقدمته رئيسة الحكومة جورجيا ميلوني " ووزير خارجيتها "أنطونيو تاياني "الذي ما انفك" قبل الزيارة وحتى الآن يضع حزمة من التصريحات حول " مركزية ليبيا واهمية استقرارها بالنسبة لروما " وقد تمخض عن هذه الزيارة تعاون بين البلدين في عدة مجالات على رأسها اتفاقية المؤسسة الوطنية للنفط مع شركة "إيني" الإيطالية التي كانت مثار جدل مستمر إلى الآن بين المؤسسات في طرابلس، سيما بين وزير النفط "محمد عون" و"فرحات بن قدارة" رئيس المؤسسة الوطنية للنفط.

ولم تكن زيارة إيطاليا هي الأخيرة، فلقد أعقب ذلك زيارة آمر القوة المشتركة في الجيش البريطاني التي أتت في سياق تضاد التحالف الغربي الأمريكي ضد روسيا، حسبما أفاد مراقبون.

في المقابل كان القادة السياسيون، قبل إحاطة باتيلي في 28 فبراير، على علم بأنه ثمة حراك غربي يسعى إلى إقصاء دور مجلسي النواب والدولة أو تحجيمه على الأقل، وهذا ما دلت عليه كلمة عقيلة صالح أمام مجلس النواب سابقا التي حث فيها على إيجاد حل محلي في مهلة أقصاها أول مارس لتجنب أي حلول قادمة من وراء الحدود، وفق تعبيره ..وقد تواصل قلق عقيلة حتى تمخض عنه تصويت مجلس النواب على إقرار التعديل الدستوري الثالث عشر الذي كان بمثابة قفزة أمام الآليات البديلة " التي ما انفكت الأنباء ترشح وتفيد بقدمها" وتؤرق المجلسين طوال مدة الماضية.

ودوافع هذا التضارب قد تبدو واضحة وغير بعيدة عن تناول ما قدمه المبعوث الأممي أمام مجلس الأمن، إذ لا يخفى أن المجلسين لن يرغبوا في الرحيل عن المشهد أو تحجيم ما لديهما من أدوار قيادية وسياسية فاعلة، إذ تجاوز مبادرة باتيلي بالنسبة للمجلسين لن يكون إلا من خلال رفضهما أولاً انعقاد الملتقى السياسي، ثم توافقهما على معالجة القضايا العالقة بينهما، ومنها الإعلان الدستوري وشروط الترشح إلى رئاسة الدولة.

حفتر.. يطوي قضاياها



وفق مصادر خاصة، جرى مطلع هذا الأسبوع اتصال بين واحد من أعيان المنطقة الشرقية المهجرين غرب البلاد وأحد الوسائط الاجتماعية المكلفة مباشرة من دوائر الرجمة، وذلك لبحث ما وصفه الأخير برد العقارات المملوكة للمهجرين وإخلائها من مغتصبها من كتائب أولياء الدم والموالين لقوات حفتر، إضافة إلى دعوته إلى ما سماها طيّ صفحة الماضي والحد من خطابات الكراهية التي تزيد الشرخ الاجتماعي وتركز العداوة، وفق وصفه.

لا يعد هذا الاتصال الأول من نوعه بين المهجرين ووسطاء من حفتر، حيث سبقه أكثر من تواصل سابق.. ويأتي هذا في الوقت الذي ينشط فيه حفتر على أرضية طالما غفل عنها أو عجز عن معالجتها، وهي انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب وتجاوز القانون الذي ارتكبه بإذن مباشر منه أو عبر تابعين له مستغلين

التعديل الثالث عشر كان مثار جدل في حينه وفي ذاته كذلك بين مجلسي النواب والأعلى للدولة، وذلك عندما انفرد البرلمان بإقراره وعرضه على الجريدة الرسمية دون إحالته إلى المجلس الأعلى للدولة للتصويت عليه، ما دفع بعض أعضاء الأخير ومراقبين آخرين إلى استهجان تصرف البرلمان باعتباره مخالفاً للاتفاق السياسي "الصخيرات"، وتصرف البرلمان هذا يأتي في سياق مفهوم ضمن تفرد الدائم بالقرارات ضد الأعلى للدولة ولو كان على حساب الاتفاق السياسي وبنوده، وطالما كانت رئاسته ممثلة في "عقيلة صالح" تتقلب تقلباً دورياً في التصريحات حول موقفها من الحوار مع رئاسة المجلس الأعلى للدولة ممثلة في "خالد المشري" منذ مباحثات القاهرة إلى قبيل "إحاطة باتيلي:".

غير أن ما كان أكثر غرابة هو دعوة المجلس الأعلى للدولة بعد إحاطة باتيلي أعضائه إلى عقد جلسة لمناقشة "المستجدات الأخيرة" ومن بينها التعديل الدستوري الذي كان مجلس النواب قد أقره وعرضه على الجريدة الدستورية وانتهى، والأكثر غرابة هو أن المجلس الأعلى للدولة قد انقسم على نفسه وتناقضت تصريحات أعضائه بخصوص التعديل الدستوري الثالث عشر بين قائل برفضه وبين مفيد بأنه تم التصويت عليه.

من جهةٍ أعلنت رئاسة المجلس عبر نافذتها الإعلامية على فيس بوك تصويت الأعضاء على قبول التعديل الدستوري الثالث عشر الذي أقره مجلس النواب، ومن جهة نفي أعضاء آخرون ذلك وتحدثوا عما وصفه بتفرد "المشري" وتمرده في اتخاذ القرار وتجاوز الحقيقة في إعلانه قبول أعضاء المجلس التعديل الدستوري الثالث عشر، حتى وصل الأمر إلى تقديم عدد من الأعضاء طعناً أمام القضاء، وفق ما أعلنته عضو المجلس الأعلى للدولة أمينة المحجوب في تصريح تلفزيوني.

خلاصة ومؤشرات

يتطلب نجاح مبادرة باتيلي أمرين اثنين لنجاحها وفقا للمعطيات، أحدهما أن يطالب أحد طرفي الاتفاق السياسي بانعقاد الحوار السياسي كما تنص المادة 64 من الاتفاق، وهنا نجد أن مجلس النواب بالدرجة الأولى قد رفضه كليا، فيما تناور رئاسة الأعلى للدولة والموافقون له من أعضاء الأعلى لمشروع البرلمان، في انتظار ما ينتهي إليه الجدل بين رئاسة الأعلى للدولة وأعضائه.

وثانيهما أن نجاح مقترح باتيلي يتطلب موقفا دوليا موحدا لضمان عدم استخدام حق الفيتو من أحد أعضاء مجلس الأمن خاصة روسيا والصين وتظل فرصة نجاح المقترح مرتبطة بحشد التوافق الإقليمي والدولي الداعم لها، وهو ما بدأ خلال جلسة مجلس الأمن.

وتجدر الإشارة هنا الى أن الجنرال "حفتر" يعمل على إصلاح بيته الداخلي مما التصق به منذ إطلاق عملية العسكرية في العام 2014، وأبرز ما في ذلك مقاتلوه الذين ألحقوا به جرائم حرب وانتهاكات ضد الإنسانية إضافة إلى استخدامهم نفوذهم العسكري في الاتجار بالمخدرات وعمليات الخطف والقتل ومن ذلك أيضا قضية المهجرين التي بدأ واضحا منذ فترة أن "حفتر" يعمل على إغلاقها، غير أن المتابع لهذا الملف سيدرك أن رؤيته له ناقصة من جهة أنه يسعى إلى استخدام جزء من المهجرين دون الجميع، وذلك بهدف معالجتها من حيث الحكم والظاهر لا من حيث الحقيقة، إذ يعلم حفتر أن معظم المهجرين على الأقل لديهم إصرار في عدم التعاطي مع حفتر والإصرار على القصص منه.

نفوذهم وتبعيتهم له، مثل حرق الجثث وقصف العائلات وانتهاك البيوت والاستلاء على الممتلكات بحجة الولاية على الدم، إضافة إلى السلوك المليشياوي الذي يمارسه أفراد تابعون له.

وأبرز ما يقوم به حفتر الآن من تسوية هو التشديد على قواته عدم إيقاف المطلوبين دون إذن من النيابة العامة، إضافة إلى مدهمة قواته مناطق تجارة الحشيش والمخدرات وسط بنغازي، التي طالما كسبت نفوذها من خلال اقترانها بالقوات التابعة لحفتر أو المساندة لها.

ملف المصالحة مع "المهجرين" لن يكون في معزل عن حفتر طال الزمن أم قصر، إذ يبي حفتر أنه قد تم تسجيل وتوثيق كثير من الانتهاكات الجماعية والسطو على البيوت والممتلكات. وموضوع المصالحة قد بدت ملامحه منذ فترة عام تقريبا، أي عندما كلف البرلمان فتحي باشاغا رئيسا للحكومة الليبية، الذي نتج عنه تقارب ملحوظ بين معسكر الرجمة وأنصار باشاغا، بما في ذلك الحزب الديمقراطي، وقد زار أفراد من الحزب المنطقة الشرقية داعين الى المصالحة الوطنية، غير أنه من ذلك الحين وإلى حد هذه اللحظة ما زال إعلام قوات حفتر يمارس تهديد المهجرين، حتى إنه تم إيقاف أحد مهجري درنة عندما عاد إلى مدينته قبل نحو 8 أشهر من الآن عندما تفاعل مع ما وصفه القائمون عليه "مصالحة"، إضافة إلى أنه قبيل أيام من تدوين كلمات هذه الورقة قد تعرض للاعتقال أحد مهجري المنطقة الشرقية عندما عاد إلى مدينته أجدابيا، وهذا ما يفيد أن مصالحة حفتر مجرد ثقب سطحي قد يكون المراد من خلفه ترويجه إعلاميا وتسجيله على المهجرين من باب السعي في إغلاق القضية كليا.